اي مبرر، برغم خطورة الوضع وتعقيداته وصعوبة الخروج منه آنذاك»[٣٣]. ولم يشذّ الحزب الشيوعي السوري، كذلك، عن تقريضه للموقف السوفياتي من الاحداث، وليس هذا بالامر الجديد، على اي حال. ففي رسالة وجهتها لجنته المركزية الى اللجان الحزبية حول احداث الاردن، أواخر أيلول ( سبتمبر ) ١٩٧٠، شدّد الحزب على الدور السوفياتي الذي انحصر في اتجاهين: الاول، وقف اطلاق النار؛ والثاني، منع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل من استغلال الاحداث الجارية للقيام بتدخّل مكشوف في الاردن[٣٤].

وبالفعل، فقد كان على موسكو، حينذاك، ألّا توصد الباب في وجه التنسيق القائم مع واشنطن بشأن ايجاد حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه، فسارت على الحبل المشدود، بكل عناية، كي لا تسقط على حافة الغموض الشرق أوسطية. بيد ان التعقيدات التي صاحبت الاحداث في الاردن، سرّعت في اعلان واشنطن تعليق المحادثات الرباعية حول الشرق الاوسط، ممّا عنى، من وجهة نظر موسكو، ان واشنطن في صدد التراجع عن التسوية السياسية في المنطقة[٣٥]. ولا شيء يعزّز هذا التفسير سوى النتائج التي أسفرت عنها محادثات غروميكو ـ روجرز في نيويورك، يومي ١٧ و١٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٠، حيث لم يُسجّل أي تقدّم يذكر في موقفي البلدين من الشرق الاوسط، وانما سُجِّل بعض الانفراج بالنسبة الى مشكلتي برلين وكوبا، ممّا أوحى، في حينه، بأن نزاع الشرق الاوسط، بالنسبة الى ترتيبه في لائحة أولويات الدولتين العظميين، بعيد من التأثير في رغبتي الجانبين، ومصلحتيهما، في استمرار سياسة التعايش السلمي[٣٦].

من ناحية أخرى، لم تر موسكو، ممّا أسفرت عنه تطوّرات الاحداث في الاردن، سوى انها دفعت بعض المجموعات والمنظمات الفلسطينية، وانْ كانت قليلة العدد حقاً، الى مختلف أنواع العمليات الارهابية[٣٧]. هذا عن النتائج؛ أمّا عن الاسباب، فقد أرجعها الحزب الشيوعي الاردني الى «المواقف والتوجّهات والممارسات المغامرة في حركة المقاومة الفلسطينية» التي سهّلت مهمة «القوى المتآمرة»، وأوجدت «مناخاً أفضل لها» لتشديد التآمر وتغذية النعرات الاقليمية. واستناداً الى الخلفيات السابق ذكرها، رأى الحزب الشيوعي الاردني، ان المقاومة الفلسطينية وقعت في خطأين اساسيين: اولهما، عدم فهم طبيعة المرحلة الحالية من النضال، وهي مرحلة ازالة آثار العدوان الامبريالي ـ الصهيوني؛ وثانيهما، عدم ادراكها لموقعها في حركة التحرر العربية والعالمية، وحقيقة ارتباطها الموضوعي بها في المصالح والمسؤوليات. واستخلص، انه كان من نتائج هذه المواقف والتوجّهات والممارسات، «وقوف حركة المقاومة في تعارض مع الفصائل الاساسية في حركة التحرر العربية والعالمية (مصر والاتحاد السوفياتي)، وكذلك مع مجمل الحركة الشيوعية العربية والعالمية، في ما يتعلّق بمهمات طبيعة المرحلة الحالية، وطبيعة الحل الملائم لها. وقد برز هذا التعارض في الموقف من الحل السياسي والقبول بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢». اضافة الى هذا «النقص» في معرفة طبيعة المرحلة الراهنة، كان هناك «عدم الفهم» لطبيعة المعركة، وتجلّى ذلك، بصورة خاصة «في مواقف العناصر الماوية والتروتسكية، ودعاة الجملة الثورية في حركة المقاومة»، حيث طرحت هذه العناصر «شعارات ومواقف لا تمتّ بصلة لطبيعة المرحلة الحالية ومتطلباتها»، من طراز «كل السلطة للمقاومة»، وانكار دور طبقات وفئات اجتماعية لها مصلحة في النضال ضد الاحتلال. وانسحبت هذه المواقف على أشكال النضال نفسها، حيث تقلّصت، علنياً، في شكل واحد استناداً الى العبارة الماوية «السياسة تنبع من فوهة البندقية»[٣٨].

اوردنا هذا النص الطويل للحزب الشيوعي الاردني، لأنه يشكّل، بنظرنا، توجّهاً سوفياتياً